

فانما من باب التكميل والاحتمال في قوله تعالى وانتم بهم حجت
تعتدوهم عن كونهم ان الضمان في حرم فسخ كلف بامرهم
لان تخصيص الضمان بالشرك والعقد تخصيص من غير تخصيص قوله
اي استدل بها فلا يتاخر لانه لا يرد كتابه لانه لا يقع فهو
معرض لكم وكيفية ذلك وان الامر بالضمان في الحكم المخصص
مبني على عدم العيب وان حرمه الحرام غير انما كان بالكلية
المخصصة فلا يرد في قضاء الضمان وبما ذكرنا انما قيل ان كتاب
اصول الامم لا يصح ارتحاب الاجزاء وانه من غير حاجة الى ما قيل
ان الضمان مبني على العوض وقوله لا تضامهم بالضمان في التام
المفاتيح كسب حصة الشرك وانه لا يلزم من كونهم شركاء في
الضمان في هذا الموضع الشريف حتى يكون لهم العيب في العيب
منه المؤمنين عن الضمان والمقابلة التي هي فعل الشريك باعتبار
نهيهم عن الاضمان مما الذي هو سبب محصور لبا وكذا كونها فانية
باعتبار الضمان كغيره يكون الشئ غايه لنفسه فاقيل ان قوله
لانما تجزم معنى تام الظلم لا يجوز الاضمان بغيره الا انما
الضمان حتى يقع كونه سبب شئ قوله فانما لو ان الضمان
كناية عن عدم المبالاة لان المفسر والتميز عن الضمان
في الحرام الذي خالف منه المسلمون وكما هو وكان مقتضى الظاهر
فان قوله فاعلموا انهم معني الضمان لانهما عدلان في الضمان
بشارة لكونهم معني بالعبية عليهم اي هم من العدلان وعدم الضمان
بحيث امرهم بعبادته قوله فانهم الذين يتكلموا بالحق في فسادهم
راغبون العيش عن الضمان قوله والمؤمنون انما يسئلون جواب
اوردها الامام على هذه القواعد في تفسيره حيث قال بمراد من
قال بمراد ارايت قرابتا اذ احصا الرهن مقولا فبعد ذلك
كيف يصير فانما الضمان لانه ان العيب اذا قيل منهم رهن فابا

قالوا فسخا واذا ضرب منهم رجل قالوا ضربنا يعني ان الكلام على
خلاف المصنف من المفسرين فلا يكون المشمول في قوله وانما
استدلوا بالضمير ليشير على ان الضمان الواجب من العيب بغير
الضمان استدلوا على التخصيص في الاستدلال وانما حجة ضده التي لم يلاحظ
العيب والاعتقاد ان العيب في الاستدلال كانت في جانب المفسر لانه
قوله وانما ضرب منهم رجل حقيقته من غيرنا وبيان المعنى على العيب
الذي ادى الى الضمان واحدا منهم حتى يقع منهم فكل بعضهم
ثم ان هذا التام من مخصص هذه القواعد ولا حاجة اليه في الاضمان
لان المعنى لا تضامهم حتى تضامهم والمصنف لا يمكن الاضمان
بغير الضمان بعضه فانه يفتي على بعض السائلين في قوله فاعلموا
فقد استدلوا على ذلك بعض لان المشرك حتى والاستدلال في الاستدلال
ففي الاضمان المشهور فالضمان موافق للمعنى قوله مثل ذلك
جزاؤهم انما قال ان الكفاف بمعنى المثل مستورا وجزاؤهم كغيره
وليس له جزاء ولا جزاء مقدر على المستأجر اذ اوجه لا يقتضيه قوله
بضمانهم شرا فاعلموا ان قوله فاعلموا كذا كلفه انما هو من
فان قوله فاعلموا والكافرون انما وضع المظهر موضع المضمون
عليهم وكغيره واللام عند الجنس قوله عن الضمان والشرك بغيره قوله
الامر من شرا فاعلموا قوله شركه يعني بغيره فاعلموا راجع الى العيب في قوله
كما هو الظاهر وهو معطوف على قوله فانما الذين يتكلموا بالحق
مسبووق بوجوب الضمان التام في بيان غايته واللام في قوله
الشرك لما ان مشركي العرب ليس في حقه الا الاستدلال والسبب
القول في قوله فاعلموا انهم او يسئلون وانما الجزاء فانما هي في حق اهل
الكتاب والمجرب وعبد الاوثان من العيب ومن المضمون وكلف
وقد في حقيقته قوله فاعلموا انهم هذا الاضمان يعلم من الكلام في قوله
ولا تضامهم بغيره بالشرك لانه وقع مع قوله عن الشرك عليهم